



تقرير حول أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام للباحث: أحمد المومني
جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس
وحدة دكتوراه: "المغرب في النظم الإقليمية والدولية"

في موضوع

اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية

أعضاء لجنة المناقشة

د. حماد صابو (رئيسا)

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. عسو منصور (عضوا)

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. التهامي بن أحمدش (عضوا)

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. محمد الله حسيني (عضوا)

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن طفيل بلقنيطرة

د. محمد نجريبي (عضوا)

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة عبد الملك السعدي بطنجة

تاريخ المناقشة: 05 مارس 2011

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين؛

أما بعد،

أود في البداية أن أعتزم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر لجامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الحقوق في شخص السيد العميد أساتذتها أطرها وموظفيها على ما بذلوا من جهد وعطاء من أجل مساعدتنا في مسار البحث.

وأتقدم بخالص الشكر ومخيم الامتنان إلى أستاذي الجليل الدكتور حماد صابر على ما بذله من جهد في الإشراف على هذا البحث، وعلى ما أسدى لي من ملاحظات قيمة وتوجيهات نيرة خلال جميع مراحل إعدادي لهذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الأساتذة الكرام (د.عسو منصور، د.التهامي بن احدث، د.عبد الله حسيني، د.محمد غريبي) على قبولهم عضوية لجنة المناقشة وقراءتهم هذا العمل وإفادتنا بأرائهم وملاحظاتهم القيمة؛

1- أهمية الموضوع:

أعضاء اللجنة المحترمين إن أهمية موضوع " اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية " لا تنبع من قناعة شخصية وإنما تركز على اعتبارات نظرية وعملية في نفس الوقت، هذه الأهمية المزدوجة يمكن ملاحظتها على الشكل التالي:

وعلى المستوى النظري فموضوع اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية يناقش الأساس النظري الذي يحكم مثل هذه الاتفاقيات التجارية ، الذي يتمثل في كون التنمية الاقتصادية تقوم عبر إستراتيجية التبادل الحر بحكم ما يسمى بنظرية الامتيازات المتبادلة. وهذا ارتبط بتطور النظريات الليبرالية على الصعيد الدولي خلال السبعينات والثمانينات

والتسعينيات، حيث وقع نوع من استبدال السياسة التنموية بالتركيز على الدور الرئيسي للتبادل الحر.

ثم جاءت بعد ذلك عدة نظريات تقدم أسس نظرية بالغة الدقة للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، إذن نظريا الانفتاح والسياسات الاقتصادية يمكن أن يشجع النمو. لكن بالمقابل هناك من يشكك في العلاقة بين الانفتاح والتنمية /

أما على المستوى العملي، الموضوع يكتسي أهميته من عدة جوانب:

- ✓ في مجال التجارة الدولية، يتوقف البحث عند مستويات متعددة من التأصيل النظري، وإسقاطه ميدانيا لمعاينة الراهن والمرجح من موضوع التبادل الحر وخصوصا مع أمريكا.
- ✓ البحث يقيم مسلسل تحرير التجارة الذي تبناه المغرب منذ الاستقلال،
- ✓ موضوع اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية يكتسي أهمية خاصة نظرا لاعتباره تكريسا لمجموعة من القضايا الإستراتيجية التي أطرت العلاقات بين البلدين.
- ✓ تطرح الاتفاقية مع المغرب رهانات تتعلق بإستراتيجية أمريكا العالمية والإقليمية ، الشيء الذي يجعل المصالح الأمريكية تتطلب مزيدا من ربط أواصر التعاون بين البلدين.
- ✓ إبرام اتفاقية للتبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية يشكل خطوة مهمة في تطور مسار العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة الجانب الاقتصادي. وهكذا تأتي مبادرة التبادل الحر لتدشين مقاربة جديدة للعلاقات الاقتصادية المغربية-الأمريكية تتمثل في الانتقال من منطق التعاون والمساعدات إلى منطق التبادل الحر في جميع القطاعات.
- ✓ يكتسي كذلك هذا الموضوع أهميته من كون اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت اتفاقية ثنائية، فإنها لا تعني الطرفين المغربي والأمريكي فقط، فللموضوع أبعادا إستراتيجية- سياسية، فالمغرب يعتبر ثالث بلد يوقع على إحداث منطقة التبادل

الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بعد إسرائيل والأردن. وبالتالي فهي تعد خطوة هامة لخلق تبادل حر مع الشرق الأوسط خاصة برنامج منطقة التجارة الحرة بالشرق الأوسط (MEFTA).

✓ القضايا التي تحملها الاتفاقية تتجاوز البعد الاقتصادي لتحمل أبعادا مركبة. وهكذا ترمي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أهداف استراتيجية- سياسية من وراء هذا الاتفاق مع المغرب، كجزء من إستراتيجية عامة لصياغة سياسة ما بعد 11 ستمبر. وهكذا فهو موضوع البحث يحظى بأهمية واضحة سواء على المستوى النظري أو العملي، وتبرز قيمته المضافة من الناحية العلمية في دراسته لاتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية من زاوية ومقاربة تجمع بين المنظورين السياسي والاقتصادي.

2- إشكالية موضوع البحث:

إن دراسة موضوع اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية يثير إشكالية محورية تتمثل في توجهات التجارة الخارجية المغربية نحو سياسة التبادل الحر، وما يطرأ ذلك من إستراتيجيات حول إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تحرير التجارة بين الدول، وخصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية. فهل اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية تتموقع في هذا الإطار؟، أم أنها اتفاقية إستراتيجية بجمولة اقتصادية؟.

3- منهجية البحث:

وفيما يتعلق بالمنهجية المعتمدة في هذا البحث، فنظرا لطبيعة الموضوع الذي يزاول بين عدة

زوايا اقتصادية، إستراتيجية- سياسية وقانونية، فإن دراسة هذا البحث تفرض توظيف نوع من

التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الإشكالية محل

الدراسة، وهكذا تم اعتماد المنهج التحليلي لدراسة وتحليل مضامين وأبعاد الاتفاقية. والمنهج

المقارن لدوره في دعم الدراسة من خلال رصد أوجه التشابه والاختلاف بين موضوعنا وبعض

الاتفاقيات التي أبرمتها أمريكا مع دول أخرى، كما تطلبت طبيعة الموضوع استخدام المنهج

الإحصائي كشكل من أشكال الاختزال الرياضي لحاجة البحث في دعم تعامله مع الموضوع من خلال

المعطيات الرقمية. مع الاستعانة بالمنهج التاريخي كأساس لدراسة تطور الأحداث والتنبؤ بتطورات

المستقبل لتجاوز مجرد سرد الوقائع والأحداث.

وإذا كان كل بحث لا يخلو من صعوبات حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومدى تأثيرها على

مسار البحث وقيمه، فإن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث، منها ما يتعلق بطبيعة

الموضوع نفسه من حيث الحيز الزمني الذي لم يسعفنا لوضع تقييم متكامل لأثار الاتفاقية، كذلك عدم

وجود دراسات حول الموضوع خصوصا من الجانب المغربي، عدا بعض المقالات في الجرائد

والمجلات والتي لا تتناول الموضوع في عمقه، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المراجع والكتب

المختصة بشؤون التبادل الحر وخطو مكتبتنا منها لعدم الاهتمام بها وبالتالي اللجوء إلى المراجع

باللغات الأجنبية والتي تخلق بعض الصعوبات لعدم سهولة الحصول عليها من جهة ومشاكل الترجمة

إلى اللغة العربية وما يستغرقه ذلك من جهد ووقت من جهة ثانية.

ولدراسة هذا الموضوع والإجابة على مختلف الأسئلة التي يطرحها قمنا بتقسيم البحث إلى

قسمين يضم كل واحد منهما فصلين:

القسم الأول/ اتفاقية التبادل الحر المغربية-الأمريكية
الإطار الدولي وتوجهات الأطراف

الفصل الأول/ الظرفية الدولية والدفع في اتجاه اتفاق التبادل الحر المغربي-الأمريكي
الفصل الثاني/ توجهات المغرب وأمريكا من وراء اتفاقية التبادل الحر

القسم الثاني/ اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا
حقائق الاتفاقية، الآثار والتحديات

الفصل الأول/ المحاور والفرص في اتفاق التبادل الحر المغربي- الأمريكي
الفصل الثاني/ الآثار والتحديات التي تفرضها اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا

القسم الأول/ اتفاقية التبادل الحر المغربية-الأمريكية

الإطار الدولي وتوجهات الأطراف

جاءت اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا في إطار دولي وجموي يعرفه تحولات عميقة ارتكزت على السير السريع نحو توسيع حرية التبادل التجاري وتنقل الرساميل وتعظيم دور الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للأقاليم وسيادة آلية السوق وبناء كتلات جهوية جديدة مبنية على الجانب الاقتصادي أكثر من المقوم العسكري الذي بدأ يتبدد منذ سقوط جدار برلين.

فقد تميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بميلاد نظام تجاري عالمي جديد تقوده (OMC) في اتجاه استكمال العولمة الاقتصادية لآلياتها الرئيسية الثلاثة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حيث أصبح تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو عالية وذلك لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.

وبالطبع فقد عرفت العلاقات بين الدول تحولات في محدداتها، فالتناقض في المصالح بين القوى على المسرح الدولي انتقل من المستوى العسكري إلى الجانب الاقتصادي، حيث صار الحديث عن حروب اقتصادية خفية بين الأقطار، وفي بعض الأحيان بين الدول المشكلة لنفس القطب، خصوصا الدول الليبرالية، وما يحدث بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك.

كل هذه التغييرات في النظام العالمي عمومًا والنظام الاقتصادي العالمي خصوصا، والتي تبلورت منذ بداية التسعينات، تشير كلها إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في خصائصه وترتيباته للأوضاع الاقتصادية عن تلك التي كانت سائدة من قبل.

وفى ظل هذا السياق الدولي بدأت تتشكل الأرضية التي مهدت لدى كل من المغرب

والولايات المتحدة الأمريكية للدفع في اتجاه إبرام اتفاق للتبادل الحر، بحيث ساهمت المتغيرات

التي طرأت على النظام الدولي في جوانبه السياسية، الإستراتيجية والاقتصادية في إيجاد الدوافع

والإكراهات التي تدفع في اتجاه إبرام اتفاقية التبادل الحر بين الطرفين.

فالمغرب الذي قطع أشواط هامة من أجل وضع أسس مغرب قوي سواء من خلال نهج سياسة

الانفتاح الاقتصادي بالمغرب عبر الانخراط في سياسة التقويم الهيكلي، الانضمام إلى منظمة التجارة

العالمية وبتوقيعه على اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، وكذلك من خلال مسلسل تأهيل

الاقتصاد الوطني، يراهن من خلال إبرام اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية على

دعم توجهات السياسة الاقتصادية المغربية، بدعم سياسة الانفتاح الاقتصادي بالمغرب، وكذلك تنويع

تعاملاته مع مجموعة من الدول كي لا تبقى حكرا مع بعض الدول والشركاء التقليديين . وبالتالي

تسريع وتيرة إدماج اقتصادها في المحيط الدولي والإقليمي وذلك من خلال دعم المجهود الوطني

في مسلسل تأهيل الاقتصاد الوطني بالدفع من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى جعل

المغرب قاعدة لجلب الاستثمارات الخارجية عبر استغلال موقع المغرب كأرضية للإنتاج والتصدير

بفضل شبكة العلاقات التفضيلية التي تربطه مع عدة بلدان ومجموعات.⁽¹⁾

إلا أن رغبة المغرب في إبرام اتفاقية التبادل الحر مع أمريكا لا تقف عند هذا الجانب بل

تتعداه إلى تعميق الإطار الثنائي للعلاقات بين البلدين في شقيها السياسي والاقتصادي، فالربط

التجاري بيننا وبين الأمريكيين على هذا المستوى سيتيح فرصة الدمج بين الدبلوماسية السياسية

والتجارية وبالتالي تشكيل خلفية أو قاعدة صلبة لخدمة المصالح السياسية المغربية.

¹ السيد الفاسي الفهري... اتفاق التبادل الحر مع الولايات المتحدة أخذ في الاعتبار الانسجام مع التزامات المغرب
الرباط. 2005/01/03. <http://www.maec.gov.ma>

أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأهداف التي توطرها في هذا المشروع تتمثل في بناء إستراتيجية اقتصادية وسياسية مع صديق في المنطقة، يشكل نموذج لباقي الدول. فمن الناحية الاقتصادية تعتبر الاتفاقية وسيلة لهروب الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمام على مستوى المفاوضات بالمنظمة العالمية للتجارة نظرا لفرضها بعض الشروط على الاقتصاديات الكبرى وتجلى ذلك من خلال بداية تفاوضهم وتوقيعهم، على غرار الأوروبيين، على مجموعة من الاتفاقيات للتبادل الحر. لكن بجانب البعد الاقتصادي، هناك تقاطع مع البعد الأمني-الاستراتيجي للاتفاقية، فالإطار الدولي لما بعد أحداث 11 سبتمبر والحرب ضد الإرهاب دفع في اتجاه ربط اتفاقية مع حليفه استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.⁽²⁾

فهني اتجاه تطبيقها لهذه الإستراتيجية أخذت أمريكا من اتفاق التبادل الحر مع المغرب الخطوة الأولى نحو تنفيذ إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث سيبدأ تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية بالصفة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط كمنطقة صراع قوي مع الأوروبيين، بتنفيذها لإستراتيجية وخطة محددة الأهداف ومتخذة عدة أشكال ضمن مسلسل طويل الأمد يهدف إلى التحكم والسيطرة الكاملة على المنطقة وتقزيم دور الأوروبيين بها. وقد تجلى ذلك بشكل واضح بعد أحداث 11 سبتمبر عبر تنظيمها للمؤتمرات الاقتصادية الخاصة بشمال إفريقيا والشرق الأوسط بكل من المغرب والأردن ومصر. وكذلك تدخلها المباشر وغير المباشر بعدد من الدول خاصة بعد تنامي ظاهرة الحركات الإسلامية.

من هنا يمكن القول بأن الهدف السياسي والحيو-استراتيجي لمشروع اتفاقية التبادل الحر

بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز الهدف الاقتصادي وإن كان يستغرقه.

² White, Gregory Whayne :Free trade as a strategic instrument in the war on terror ?;the US-Moroccan free trade agreement
In The Middle East journal. Vol. 59, n. 4 (2005) . - p. 598-599

القسم الثاني

اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا

حقائق الاتفاقية، الآثار والتحديات

انطلقت المفاوضات في 21 يناير 2003، وبعد عدة جولات استمرت أكثر من 13 شهرا،

أعلن رسميا في 2 مارس 2004 بواشنطن عن الصيغة النهائية لاتفاق التبادل الحر بين البلدين، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2006.

وهكذا جاءت الاتفاقية مكونة من 22 فصلا، عدد منها يتضمن ملحقات، كما تتضمن الاتفاقية 5

ملحقات، وقائمة بسلسلة من الوثائق تظم رسائل متبادلة وتصاريح مشتركة تهم بعض القطاعات

والقضايا، كما يوجد في بداية الاتفاق تقديم بمثابة تصريح مشترك بين الطرفين حول قضايا التبادل

الحر والعلاقة بين البلدين. و علاوة على البنود الإدارية الخاصة بتدبير إدارة الاتفاق تطرقت

الاتفاقية للبنود التقنية المتعلقة بتسيير المبادلات التجارية كقواعد المنشأ، الحواجز الفنية أمام

التجارة والتدابير الوقائية. كما تضمنت أحكام ختامية لمجموعة من المقتضيات (التعديلات، الانضمام،

الدخول حيز التنفيذ وإنهاء العمل بهذا الاتفاق).

أما فيما يخص باقي فصول الاتفاقية وهي 12 فصلا، فيمكن تقسيمها إلى محورين رئيسيين:

المحور الاقتصادي-التجاري ويضم القطاع الفلاحي، قطاع النسيج والألبسة، الصفقات العمومية،

تجارة الخدمات، الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية.

المحور المالي-التعاوني ويشمل الاستثمار والخدمات المالية وكذلك مجالات التعاون بين

البلدين الشغل والبيئة.

وتفيد مضامين الاتفاق تجاوزه لعدد من القضايا العالقة والتي ما تزال مطروحة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، كالقطاع الهلالي، أما في القضايا التي سبق حسمها في إطار المنظمة كالاستثمارات والبيئة، وحقوق الملكية الفكرية والمجال الاجتماعي فقد هناك نزوع للذهاب أبعد في أفق التحرر الشامل للعلاقات الاقتصادية المرتبطة بها.

فقد اعتمدت الاتفاقية منهجية الأئحة السلبية، أي أن الاتفاق يشتمل على جميع القطاعات ما عدا بالنسبة للحالات المنصوص على حمايتها والمعددة مسبقا، بحيث يركز على حصر المنتجات المستثناة مثلما جرى في اتفاقيتي التبادل الحر الموقعة مع كل من الأردن والكيان الصهيوني. ولم يعتمد منطق الأئحة الإيجابية مثلما جرى في الاتفاقيات التي وقعت مع الشيلي وكندا والمكسيك وسنغافورة، حيث أن الأولى تخدم التوجه الأمريكي في تحرير التجارة، وتكون لمصلحة الطرف الأكثر قدرة على إبداع المنتجات الجديدة.⁽³⁾

وإذا كان المغرب قد أبرم العديد من الاتفاقيات سواء في الجانب الاقتصادي أو السياسي،

فإن أي اتفاقية لم تثر مثل الاحتجاج الذي قوبلته به اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة

الأمريكية. فطبيعة الطرفين المتفاوضين أثارت العديد من المناوئة، فالاتفاقية المذكورة هي بين دولتين متباينتين في الأهداف والمصالح.

وهكذا يتوقع أن تنتج على إثر اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة أمرين أساسيين،

أولا سوف تفتح اتفاقية التجارة الحرة المجالات أمام المغرب ليوسع نطاق صادراته إلى سوق الولايات

المتحدة. وستعتمد قدرة المغرب على استغلال هذه الفرص على العديد من العوامل الرئيسية التي

تعد من تنافسيته الدولية. وثانيا يتوقع أن تنمو صادرات الولايات المتحدة إلى المغرب بشكل

جوهرى نتيجة لاتفاقية التجارة الحرة. وحيث أن حجم التبادل التجاري كبير في العديد من المنتجات

³ د. مصطفى الخلفي: اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و أمريكا : المسار و التحديات. المرجع السابق. ص: 29

التي تتم المتاجرة فيها، فإن إلغاء حواجز التجارة بين المغرب والولايات المتحدة سوف يكون لصالح الإجراءات الأكثر فاعلية.

وبعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بدأت ظلال من التخوف تبرز على الساحة المغربية بسبب الآثار "السلبية" المحتملة للاتفاق ، والتي تتجلى على واجهتين. أولا على مستوى الاقتصاد المغربي وخاصة بعض القطاعات التي تعتبر حيوية بالنسبة للمغرب كقطاعي الفلاحي، صناعة الأدوية، الملكية الفكرية والتعددية الثقافية. وثانيا على مستوى مسارات الانفتاح التي تنهجها السياسة الاقتصاديّة الخارجية لتدبير التناقض المحتمل بينها.

ومن ثمّ فالاتفاقية التجارة الحرة سوف تطرح تحديات جديدة على المغرب قد تقف عائقا في وجه الاستفادة من الاتفاقية، مما يفرض اتخاذ مجموعة من الخطوات التي تعتبر ضرورية لمواكبة تحديات ومتطلبات الاتفاقية على عدة مستويات. ف الاستفادة من اتفاق التجارة الحرة يجب التأقلم والمعايير الخاصة بالمنتجات الأمريكية سواء التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، أو العوائق الفنية المطبقة على معايير الإنتاج، كما أن تيسير الأنظمة وتحسين بيئة الأعمال في المغرب يمكن أن يساعد في تحقيق هذه الإمكانيات.

النتائج والتحديات

إن الاتفاقية جاءت في سياق دولي وجوهي عرفه مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي عموما والنظام الاقتصادي العالمي خصوصا. بحيث ساهمت المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي في جوانبه السياسية، الإستراتيجية والاقتصادية في إيجاد الدوافع والإكراهات التي تدفع في اتجاه إبرام اتفاقية التبادل الحر بين الطرفين.

فالولايات المتحدة الأمريكية جاءت إلى الاتفاقية مدفوعة بتوجهاتها الدولية، حيث وضعت إستراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز التجارة الحرة فتحولت من سياسة الاتفاقات المتعددة الأطراف إلى انتهاج سياسة تجارية تعتمد الاتفاقيات الثنائية، كأسلوب جديد للانفراد بالشركاء من الدول النامية واستبعاد أي قوة منافسة أخرى. فبعدما فشلت في أمركة العالم اقتصاديا عبر استدراج التكتلات التجارية داخل منظمة التجارة العالمية إلى اتفاقيات معها، عمدت إلى سياسة الاتفاقيات الثنائية.

أما المغرب فقد دفع إلى الاتفاقية تحت إكراهات داخلية وأخرى خارجية. فمن جهة هناك الاتجاهات الدولية التي تدفع في سياق تحرير التجارة الدولية واعتبار التبادل الحر السبيل الأمثل للتنمية. وفي هذا الإطار فقد تمثلت أهداف المغرب من وراء الاتفاقية مع أمريكا في تسريع وتيرة إدماج الاقتصاد الوطني في المحيط الدولي والإقليمي وجلب الاستثمارات الأجنبية ، وتكييفه مع المسلسل الجاري للعولمة والدفع بمتابعة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين المناخ القانوني للمعاملات الاقتصادية وتأهيل المقاولات المغربية ودعم قدرتها التنافسية وجعل المغرب أرضية للاستثمارات والشركات الدولية الرابحة في ولوج السوق الأمريكي بشروط تفضيلية. بالإضافة إلى تنويع الشراكة الاقتصادية للمغرب، فقد حاول المغرب الخروج من قوقعة السيطرة الأوروبية، وذلك بتوقيع على اتفاقية للتبادل الحر، وإنشاء منطقة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جهة أخرى هناك الإكراهات الداخلية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والقضايا الإستراتيجية، وأهمها قضية الصحراء المغربية، باعتبار الدور الأمريكي في تلك القضايا. فقد انخرطت الدبلوماسية المغربية أكثر فأكثر منذ سنوات في سياسة التحالف والتعاون مع الولايات المتحدة، وتم تعميق التعاون الأمني بين الجانبين. ومع اتفاق التبادل الحر أخذت الدبلوماسية المغربية من

هذه الخطوة فرصة لخدمة المصالح السياسية، والمدافعون عن هذه الدبلوماسية يرونها بأنها ضرورية لضمان التأييد الأمريكي لقضية الوحدة الترابية المغربية.

وعلى ضوء هذه المنطلقات حاولنا في القسم الثاني من البحث إيجاد ذلك الترابط بين ما

شكل رهانات وأهداف لكل طرف في الاتفاقية وما تحمله فعلا الاتفاقية من فرص، حيث شكلت هذه

الاعتبارات المرأة التي عكست مضامين الاتفاقية، خصوصا عندما تطرقنا للفرص التي تحملها الاتفاقية

وبالمقابل الآثار والتحديات التي تفرضها على المغرب سواء في شكل آثار مباشرة اقتصادية أو غير

مباشرة سياسية وإستراتيجية.

وهكذا تدفعنا الخلاصات التي توصلنا إليها إلى مناقشة الأساس النظري لهذا البحث، فإذا

سلمنا جدلا بأن المغرب انطلق في مقارنته لاتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية من

كون التبادل الحر يجلب التنمية، وبالتالي المراهنة على تحقيق هدفين أساسيين. أولا تكريس الانفتاح

باعتباره في البدء صيرورة إرادية وباعتباره كذلك ضرورة العصر لإدماج الاقتصاديات النامية في

الاقتصاد العالمي، ثانيا إدماج الاقتصاد المغربي في المنظومة الاقتصادية الدولية وتكييفه مع

المسلسل الجاري للعولمة والدفع بمتابعة الإصلاحات الاقتصادية عبر تنويع الشركاء التجاريين. إلا أن

منطق التبادل الحر كما تضمنته بنود الاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية منفتح على سيناريوهات

مختلفة.

فالممارسات الميدانية أثبتت أن التجارب الناجحة في مجال تطوير العلاقات التجارية تفتقر

الاعتماد على توسيع السوق الداخلية، ثم رفع القدرة الشرائية للمواطنين وهو ما يدفع الطلب نحو

الارتفاع. كما أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي ضربت الاقتصاد العالمي منطلقة من قلب

الاقتصاد الأمريكي، أدت إلى فتح باب الجدل مجددا حول سياسات العولمة الاقتصادية والسياسات

الحمائية في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمكن القول معه إن هذه الأزمة قد جلبت كثيرا من المياه إلى طاحونة السياسات الحمائية وأعادت إحياء دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

لكن رغم ذلك فاتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أمرا واقعا، كما أن خيار التوقيع على اتفاقيات التبادل الحر كسياسة اقتصادية لم يعد خيارا اقتصاديا بل أمسى توجهها استراتيجيا لا محيد عنه. فلم يعد أحد يجادل في أن تحرير المبادلات التجارية، بطريقة انتقائية في إطار اتفاقيات التبادل الحر أو بدون تمييز في إطار متعدد الأطراف كالمنظمة العالمية للتجارة، قد أصبح يفرض نفسه على المغرب كآلية لخلق الانسجام بين الاقتصاد الوطني والديناميكية العالمية التي عرفته تسارعا خلال السنوات الأخيرة. إذن الإشكالية لا تتمثل في التناقض بين خيارى الانفتاح والانغلاق أو بين تحرير التبادل التجاري مع الغير وسن سياسة حمائية. ورغم ذلك فإن النقاش بشأن سياسة الانفتاح يبقى مفتوحا من حيث المنهج المتبع في تدبيرها ، وإنما في محاولة تسخير الوسيلة - الانفتاح - لتحقيق النتيجة -التنمية-، فإن يكون الانفتاح اضطراريا أو اختياريا فإنه لا يغير من الأمر شيئا، فالعبرة بالنتائج .

تلخص إذا أهم محاور هذا البحث المتواضع، وأختم هذا العرض بقولة العماد الأصماني : " ما

رأيت أحدا كتب كتابا في يومه إلا قال في تحفه لو خير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان

يستحسن، ولو ترك هذا لكان أفضل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة

البشر".